

**البعد الجغرافي السياسي للجريمة المنظمة العابرة
للحدود في العراق**

اسعد كلف مهدي

الاستاذ المساعد الدكتورة تغريد معين حسن

جامعة الكوفة كلية الآداب قسم الجغرافية

**The geopolitical dimension of transnational
organized crime in Iraq**

يهدف البحث (البعد الجغرافي السياسي للجريمة المنظمة العابرة للحدود في العراق) الى بيان البعد الجغرافي السياسي لجريمة المنظمة العابرة للحدود لما لها من ابعاد امنية تهدد الامن القومي والدولي والانساني وذلك من خلال توضيح لمفهوم الجريمة المنظمة وثانيا بيان العوامل التي ساعدت على نمو الجريمة المنظمة العابرة للحدود بدا بالعامل الاساس الا وهو العامل الجغرافي السياسي الذي اوضحنا فيه الدولة والجريمة المنظمة العابرة للحدود وموقع الدولة والعامل السياسي الذي يتعلق بالدولة ايضا الذي تطرقت فيها للدولة الهشة وفساد الدولة كعوامل ساعدت على تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود. الكلمات المفتاحية جغرافية سياسية جريمة منظمة- دولة -العامل الجغرافي-العامل السياسي

Abstract

The research (the geopolitical dimension of cross-border organized crime in Iraq) aims to explain the geopolitical dimension of cross-border organized crime because of its security dimensions that threaten national, international and human security, through clarifying the concept of organized crime and secondly, explaining the factors that helped the growth of cross-border organized crime. It started with the main factor, which is the geopolitical factor, in which we explained the state, transnational organized crime, the location of the state, and the political factor that relates to the state as well, in which we touched on the fragile state and state corruption as factors that helped the growth of transnational organized crime. **Political geography - organized crime - state -geographical factor - the political factor.**

مقدمة

يندرج الحديث عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ضمن القضايا الدولية الراهنة، التي باتت تهدد السلم والأمن في العالم، إذ أصبحت الشبكات الإجرامية والمنظمات الإرهابية فاعلا في تحريك أجنادات دول ومنظمات دولية، قصد تعبئة الإمكانيات وتوحيد الجهود لمحاربة هذا النوع من الجرائم، ووضع سياسات ومخططات للتعامل مع أثارها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، نظرا لكون الجريمة المنظمة، تتزايد كما وكيفا، بسبب التطور التكنولوجي والتقني في مختلف المجالات ونمو التجارة الدولية ونمو الاقتصاد الدولي وتوسيع مناطق التبادل الحر، وفتح الأسواق العالمية أمام التجارة، وكذلك ظهور العولمة التي جعلت العالم كالتقوية الكبيرة تتفاعل فيه جميع المكونات، والتي ساهمت في إزالة الحدود بين الدول، فهذه الظاهرة أدت إلى عولمة الاقتصاد وعولمة الثقافة، وكذلك نتج عنها عولمة الجريمة إذ انطلقت من النطاق الداخلي للدولة إلى النطاق الدولي ولذلك أطلق على هذا النوع من الجريمة مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الجريمة المنظمة عبر الدول.

الدليل النظري

أولاً مشكلة الدراسة:

لابد من وجود مشكلة رئيسية تنطلق منها تساؤلات تتناسب مع ما كتب، وعليه المشكلة الرئيسية تمثلت في (تواجه دولة العراق تحديات امنية كبيرة ولاسيما الجريمة العابرة للحدود) تساؤلات مشكلة الدراسة

١- هل الدولة اساس نشوء المنظمات العابرة للحدود ؟

٢- هل لهذه المنظمات أثرعلى الدولة؟

٣- ماهي العوامل الجغرافية السياسية المؤثرة في تنامي وانتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود؟

انياً فرضية البحث:

١- أن الدولة سبب في نشوء المنظمات لعدم حماية الحدود وعدم وجود قوانين والتدهور الأمني وضعف المؤسسات وتدهور العامل الاقتصادي (الفقر).

٢- ان للمنظمات العابرة للحدود أثر اقتصادي وسياسي واجتماعي.

٣- هناك العديد من الأسباب لانتشار الجريمة هي الوضع السياسي في البلاد والوضع الاقتصادي والموقع الجغرافي الاستراتيجي وكذلك الموقف الأمني الإقليمي.

١- مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: لم يحظ أي تعريف لظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بالإجماع، فلا يزال مفهومها غامضاً وغير واضح المعالم فهو يخفي أنواعاً متعددة من الأفعال الإجرامية وأشكالاً مختلفة من المنظمات الإجرامية (١) يرجع عدم الاتفاق على تعريف واضح محدد إلى عدة اعتبارات أهمها: حداثة مصطلح الجريمة المنظمة، ووجود خلافات وصعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها،

نظراً إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى^(١)، لذلك كثرت تعريفات الجريمة المنظمة، ومن هذه التعريفات: الجريمة المنظمة: تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص، وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي^(٢) ويعاب هذا التعريف بسبب عدم إشارته إلى عنصري الاستمرارية والتخطيط، وهما ما يميزان هذا النوع من الجرائم. حيث تكتسب الجريمة صفة الجريمة المنظمة إذا توفر فيها شرطان، الأول: شرط الخطورة الذي يستخلص من مجرد كونها جريمة يعاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية، أما الشرط الثاني فهو شرط التنظيم الذي يستخلص من ارتكابها بواسطة جماعة منظمة محددة البنية، تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر، وموجودة مدة من الزمن، وتقوم معاً بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى^(٤).

متى تكون الجريمة عابرة للحدود الوطنية؟ في الحالات التي يعبر فيها النشاط الاجرامي الحدود تضاف بداية المصطلح عبارة ((العابرة للحدود)) الى المصطلح فيصبح «الجريمة المنظمة العابرة للحدود» << لذا فالقيام بتقدير الشكل الذي تتخذه الجريمة المنظمة في مجتمعنا، سيضطرنا للنظر الى أي احد يمكننا تصنيف الاشكال المختلفة التي تتكشف بانها عابرة للحدود الوطنية، وتتوفر فرص لان يكون منشأ السلع التي يتم تهريبها عبر البلد موضوع البحث في مكان اخر او سوف يتم شحنها الى الخارج او كلا الامرين معا، ومن المرجح جدا ان يكون للجماعة الاجرامية المتورطة صلات اجنبية، وإذا كان هذا هو الحال، وعادة ما يكون هكذا، فان فهمنا للجريمة محل البحث سوف يحتاج الى تركيزا أوسع، وسينبغي علينا التواصل مع اشخاص خارج البلاد لاستيعاب الصورة كاملة، وطبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود تكون الجريمة عابرة للحدود الوطنية اذا:

- ارتكبت في أكثر من دولة واحدة.

- ارتكبت في دولة واحدة لكن جزءا كبيرا من تخطيطها وإدارتها يجري في دولة أخرى.

- ارتكبت في دولة واحدة لكن جماعة إجرامية ضالعة فيها تنشط في دولتين أو أكثر.

- ارتكبت في دولة واحدة لكن لها اثار جوهريه في دولة أخرى.

- مفهوم الأمن يعتمد الأمن على ثقافة الناس وأفكارهم، وتصوراتهم للواقع وهو مفهوم مثير للجدل، إذ لم يكن هناك توافق واسع حول معناه، ويتغير مفهوم الأمن مع تغير الزمان والمكان وان ظهور عدد كبير من التعريفات الأمنية يؤيد هذه الحقيقة، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة^(٥) وبعد تصاعد المخاطر على المستوى الوطني والدولي وبعد انتشار الإرهاب العالمي بات أمن الإنسان من الضرورات التي لا بد من الاهتمام بها ونتيجة لتغير البيئة الدولية لا يوجد إجماع في الرأي على تفسير المفهوم، فقد أصبحت الدول التي لم تتعرض لأنواع معينة من التهديدات أكثر ضعفاً وأصبحت الدول التي كانت عرضة للتهديدات أكثر أمناً من خلال القضاء على التهديدات، ويوجه مفهوم الأمن الانتباه إلى المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية، مثل الاجتماعية والاقتصادية والطاقة والمعلومات والبيئية، ولا ينظر للأمن من وجهة نظر الدولة فقط، وإنما من عدة جهات أساسية وهي: أمن الدولة، والأمن الفردي وأمن البيئة الدولية، وأمن التجمعات الإقليمية^(٦).

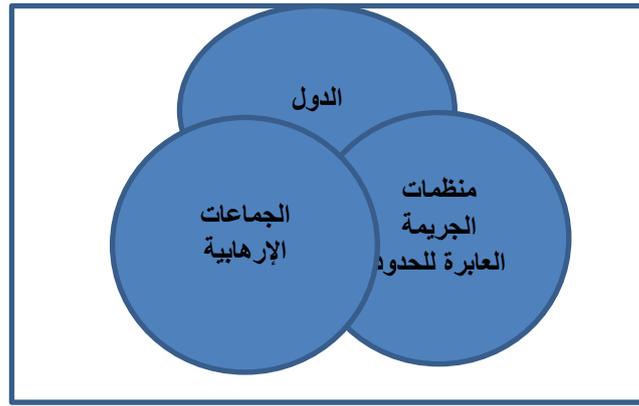
العامل الجغرافي السياسي والجريمة المنظمة العابرة للحدود في العراق

١- الجغرافية السياسية والجريمة المنظمة العابرة للحدود إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود في توسعها الجغرافي تشوه الخرائط الرسمية وتفرض واقعا الجيوسياسي، هذه الجغرافية السياسية العالمية الجديدة غير الحكومية تحدد المشهد الدولي الحالي فهي تستلزم توزيعاً جغرافياً للمجال ومناطق النفوذ وإنشاء حدود غير مرئية ولكنها حقيقية للغاية، محاكية مفهوم "الإمبراطورية غير المرئية" لبيير جورج في عمله La geographie a la poursuite de l'histoire لكل منظمة ترسيمها الإقليمي الخاص بها ذي الطبيعة البحتة والعبارة للحدود الوطنية خارج الحدود المادية والقانونية التقليدية الموضوعة رسمياً، يتحدى هذا النظام الإقليمي السيادة المحلية والحكومية والدولية^(٧). تظهر الحقائق الجيوسياسية الإجرامية وتختفي باستمرار، والتي يعتمد نموذجها في التوسع على السيطرة الإقليمية، ومن الممكن تحديد نواها إقليمية أساسية كنقطة انطلاق، حيث ينشأ التنظيم الإجرامي وينمو، يمثل هذا الفضاء الإقليمي جيئاً حيويًا لبقيائه، نظراً لأن خصائصه الخاصة كانت تلك التي فضلت ظهور وتعزيز الهيكل الإجرامي لدرجة أنه أصبح قوياً بما يكفي لاحتكار السيطرة على الإقليم وتعزيز توسعه التدريجي (تنظيم داعش الارهابي على سبيل المثال في حالة العراق، على سبيل المثال لا الحصر المعترف بها دولياً) يميل هذا النهج إلى الاعتراف بظاهرة الجريمة المنظمة باعتبارها سلوكاً منظماً وعملياً وفعالاً، وهو ما لن يكون صحيحاً تماماً، بالمعنى الدقيق للكلمة على الرغم من ذلك يمكن الافتراض وفقاً للمعلومات التي تم

التحقق منها المتاحة،^(٨) أن قادة منظمات الجريمة المنظمة هم عادة فاعلون عقلايون مهتمون بأنفسهم، يمكن اعتبار المنظمات جهات فاعلة عقلانية، مع التركيز في هذا التحليل حصرياً على المجموعات ككل وعلى القرارات التي تتخذها إدارتها حصرياً في هذا السياق التحليلي الأولي، يتم استبعاد عقلانية الأعضاء المتبقي، لانهم ليسوا هم من يتخذون القرارات داخل المنظمة، من المفترض أن تتحد قرارات التفاعل مع المجموعات الأخرى أو الانخراط في أنشطة معينة أو بشكل عام القرارات التي تؤثر على المنظمة ككل، على أعلى مستوى من القيادة، من هذا المنظور فإن تعبئة المنظمات الإجرامية ستخضع لإستراتيجية السوق والعمل التوسعي المخطط له والمصمم مسبقاً، بدعم من تحليل المخاطر المقابل الهدف، استخدام سلسلة من الظروف التي تم تحديدها على أنها فرص للربح وتقع في أماكن مختلفة حول العالم المخاطر، والتي تشمل المواجهة مع المنظمات الأخرى للسيطرة على المنطقة والأنشطة القانونية وغير القانونية التي تتم فيها عندما يكون الاتفاق غير ممكن، أو غير مثير للاهتمام عادة ما يكون استخدام العنف أمراً متبقياً، لأنه لا يفضل الأعمال التجارية (الاستخدام العملي للعنف) واندلاع العنف هو أحد أعراض عدم الاستقرار الإقليمي، السلوك الذي يحدث عادة فيما يتعلق بإقليم مثير للجدل في نزاع بين المنظمات المختلفة لتأسيس هيمنة على الساحة، وعلى الرغم من أهميتها، فإن الجذور الإقليمية ليست قيماً لا يعني عدم الحركة لهذا السبب، من الممكن أيضاً تحديد السياقات الناشئة، التي تنشأ عن الترحيل غير المقصود للمنظمات الإجرامية بدافع من عوامل الدفع في هذه الحالة هو تكيف قسري مع الظروف البيئية^(٩).

٢- **الدولة والجريمة المنظمة العابرة للحدود** تستخدم منظمات الجريمة العابرة للحدود أساليب متعددة، لتعزيز وإدامة أنشطتها، كتقديم الرشوة للمسؤولين وصنّاع القرار في أجهزة الدولة، واستخدام التهديد أو الابتزاز أو العنف، كما أن بعض تلك المنظمات الإجرامية تسعى للوصول إلى السلطة، أي التسلل إلى أجهزة الدولة^(١٠)، لتوجد لنفسها نفوذاً بيروقراطياً وسياسياً ومالياً تستطيع من خلاله بناء حيز آمن لتنفيذ أنشطتها^(١١) إلا أن التفاعل المتزايد مؤخراً بين منظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية، لم يقف عند ذلك الحد، وإنما أدى إلى سقوط عدد من الحكومات بيد المجرمين، فأُستت تلك الحكومات مؤسسات إجرامية، في حين باتت حكومات أخرى تستخدم المنظمات الإجرامية عبر الوطنية كأحد أدواتها في الحكم، ودمجها في أجهزة الدولة لتحقيق مزايا مالية وعسكرية وسياسية، فظهرت في إثر ذلك الدولة المجرمة (Criminal State) عندما تواطأت الدولة وتحالفت مع المنظمات الإجرامية والإرهابية، بحيث أصبح المجرمون والإرهابيون سياسيين ومسؤولين كباراً، وتضاعف عدد السياسيين الذين هم بالأساس رؤساء وكبار أعضاء المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية^(١٢)، حيث ظهرت تنظيمات - نماذج - جديدة لتحالفت مع منظمات الجريمة عبر الوطنية، وهي النماذج الهجينة (Hybrid Alliance) التي تتأزر وتتحالفت فيها ثلاثة أطراف: منظمات الجريمة العابرة للحدود؛ التنظيمات الإرهابية؛ والدول. بمعنى أن المنظمات الإجرامية والإرهابية تعمل بتأييد ودعم وحماية من الدولة، لكون هذه الأخيرة أحد أطراف المعادلة الإجرامية، بحيث بدأت الدولة تُدخل إلى هياكلها التكتيكية والحيوية، قوى وعناصر غير مشروعة، كأحد أدوات الحكم، وباتت منظمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وحلفاؤها من الإرهابيين، تحكم في المناطق الجغرافية التي تعمل وتنتشر فيها، وتتحالفت عالمياً مع من نشاء^(١٣) أي أن الدولة في مثل تلك الحالات لا تكون هي ضحية المنظمات الإجرامية عبر الوطنية وحلفائها، بل تكون الدولة هي المُعرض الرئيسي للقيام بالأنشطة الإجرامية^(١٤) فمصطلح الدولة المجرمة لا يُشير إلى تلك الدولة التي ارتكبت جريمة أو أُدينت بارتكابها، وإنما ينطوي مفهوم الدولة المجرمة على سلوك إجرامي مُنهج من قبلها، يعني أكثر من مجرد التواطؤ في أعمال غير مشروعة من قبل الأفراد الفاسدين الذين يشغلون مناصبها الرسمية، فمفهوم الدولة الإجرامية يُشير إلى وجود نمط مستمر من المشاركة في الأنشطة الإجرامية، وتوافر الأصول والموارد الحكومية الكافية لدعم تلك الأنشطة. فالدولة المجرمة تظهر عندما تتعاون مع المنظمات الإجرامية العابرة للحدود والتنظيمات الإرهابية، ضمن تكتل واحد هجين، انظر الشكل الرقم (١) لتوضيح تلك العلاقة ولزيادة توضيح العلاقة بين الدولة والشبكات الإجرامية - الإرهابية تضع راشيل لوك، ثلاثة حالات تصف ذلك، هي: أولاً حالة الفساد أو علاقة الفساد، حيث تسمح الدولة أو تتغاضى عن أعمال الشبكات الإجرامية؛ وثانياً حالة التسلل حيث تكون هناك علاقة تكافلية بين الدولة وشبكات الجريمة، إذ تضع الدولة وكلاء لتلك الشبكات الإجرامية في داخل أجهزة الدولة؛ أما الحالة الثالثة فهي حالة التنافس، التي تسعى الدولة فيها إلى فرض أسبقية في العمل الإجرامي على الشبكات الإجرامية، لتكون الدولة هي الطرف الإجرامي الرئيسي^(١٥) في حين يُميز كوكاين ولوبل بين ثلاثة أنماط لعلاقة الدولة بالشبكات الإجرامية: الأول نمط الجماعات المفترسة التي تتصارع مع الدولة في صراع مفتوح للسيطرة على السلطة؛ والثاني نمط المجموعات الطفيلية التي تتسلل في هيكل السلطة، من دون علم الدولة؛ والثالث نمط المجموعات التكافلية التي تتحالفت وتتعايش مع هيكل السلطة القائمة، إما من خلال التداخلات المتبادلة في عضوية كلا الجانبين - الدولة والشبكات الإجرامية - أو من خلال ترتيبات سرية أخرى قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل، وترتيبات المشاريع المشتركة، وفي

هذا النمط الأخير تظهر الدولة الإجرامية، حيث لا يمكن فيها التمايز بين هيكل الدولة عن هيكل الشبكات الإجرامية، فهما منصهران في كيان تكافلي واحد^(١٦) الشكل (١) التحالف الهجين بين منظمات الجريمة المنظمة والتنظيمات الارهابية والدولة



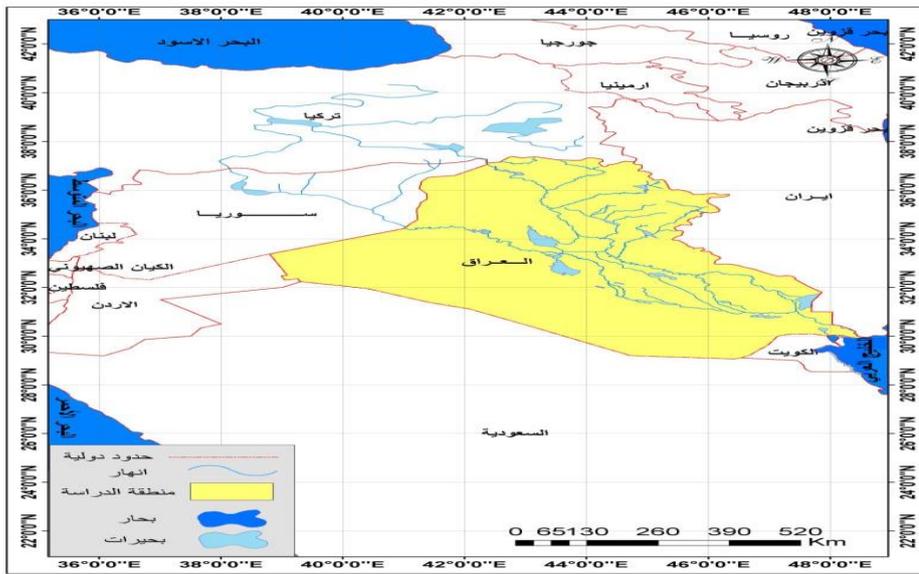
المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach, p. 6. (١)التحالف الهجين بين منظمات الجريمة عبر الوطنية والتنظيمات الإرهابية والدولة في المقابل، يضع دوغلاس فرح تصوراً آخر يوضح علاقة الدولة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، يعتمد على مدى قوة الدولة، انظر الشكل الرقم (٢)، الذي يصف درجة سيطرة الدولة على النشاط الإجرامي أو المشاركة فيه، بحيث تكون الدولة في نهاية المطاف - رأس السهم - دولة قوية ومجرمة، فتعمل الدولة كعنصر فعال في الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، لأن هناك علاقة تكافلية بين الطرفين، حيث يدخل أعضاء الدولة في هياكل تلك الشبكات، ويدخل أعضاء تلك الشبكات في أجهزة الدولة، كالجهاز القضائي (لضمان الإفلات من العقاب)، وأجهزة الحدود والجمارك (لضمان الانسياب الآمن لنشاطات المنظمات الإجرامية)، وفي الهيئة التشريعية (لضمان الهياكل القانونية اللازمة والمناسبة لعمل منظمات الجريمة عبر الوطنية، كقوانين حظر تسليم المجرمين، وضعف قوانين مصادرة الأموال)^(١٧) الشكل (٢) التواصل من الدول الضعيفة الدول المجرمة



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach, p56 نموذج «دوغلاس فرح» لعلاقة الدول بالجريمة المنظمة العابرة للحدود على أي حال، فإن الشبكات الإجرامية موجودة في جميع الدول، إلا أن هذا الاختراق الإجرامي يتفاوت بين دولة وأخرى، ولكن عندما تظهر الأنشطة التكافلية بين الدول والتنظيمات الإرهابية مع منظمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، يظهر التهديد العالمي الخطير، وهو التهديد الموجود فعلياً والمتزايد في عالم اليوم^(١٨) وقد أكدت ذلك الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الصادرة في تموز/يوليو من عام ٢٠١١. فهذه الاستراتيجية - إلى جانب اعترافها بحجم التهديد الهائل والسريع والمتنامي للمنظمات الإجرامية العابرة للحدود أيضاً - اعترفت بالعلاقة الهجينة المنظمة بين الدول ومنظمات الجريمة العابرة للحدود والتنظيمات الإرهابية، وظهور الدول المجرمة، حيث ذكرت أن شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تتكاثر وتشهد تحالفات جديدة وقوية مع المنظمات الإجرامية المتعددة والجماعات الإرهابية وعدد من الدول، على نحو لم يحدث من قبل. وقد تطورت التهديدات، لتصبح أكثر سرعةً وتعقيداً وزعزعةً للاستقرار والأمن الوطني والدولي وعلى المستوى العالمي^(١٩) كما يقول ستيفورات باتريك صراحة إنه بعكس الفكر الذي ساد مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، الزاعم بأن الدول الفاشلة هي مغنطيس للشبكات الإجرامية، ففي الواقع أن تلك الدول الفاشلة أقل جاذبية لتلك الشبكات الإجرامية، حيث هناك فئة أخرى من الدول أكثر جاذبية لها، وهي الدول القوية، لذا، فإن بعض هذه الدول القوية تشارك المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والتنظيمات الإجرامية نشاطاتها^(٢٠) وبظهور الدول المجرمة، ظهرت أشكال جديدة من

السلطة والدولة، أي طرق جديدة لتنظيم سلطة الدولة، والعلاقات بين الدول، حيث تولد تحالفات جديدة بين الدول المجرمة وشبكتها الإجرامية، تُسمى «الدول المترابطة» أو «دول الشبكة» (Network-States) التي تتعاون بشكل أكبر في أجزاء أكبر من سلطاتها مع المنظمات الإجرامية عبر الوطنية وشبكتها والدول الأخرى، بحيث لا تتركز السلطة في دولة جغرافية واحدة، وإنما في يد عدة أطراف عالمية ضمن هيكل تنظيمي لامركزي، على صورة تكتلات إجرامية عالمية غير شرعية، من قبيل تكتلات الأطراف الشرعية؛ كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، لتقوم هذه التكتلات غير الشرعية بدورها في منافسة نظيرتها الشرعية، وهو ما يغير هيكل النظام والسياسة العالمية^(٢١) فالتكتلات غير الشرعية الجديدة بين منظمات الجريمة العابرة للحدود وحلفائها، كسرت النماذج التقليدية، وشكلت واقعاً عالمياً جديداً ذا عواقب وخيمة من كل ذلك، يظهر عظيم مكانة وأثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من حيث حجم قوتها، ونوعية أنشطتها وأساليبها وتحالفاتها، في تشكيل سياسة وشكل عالمنا المعاصر.

٣- **الموقع الجغرافي السياسي للدولة :** يعد موقع دولة العراق بالنسبة لكتل اليابس والماء (الموقع الجغرافي) من قوى الطرد الطبيعية التي تعمل ضد استقرار الدولة وتماسكها، لأنه يخلق ظروفًا تعوق منطقة الدولة عن أداء الوظائف المنوطة بها، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدفاعية ، كما وان لهذا الموقع أثره في تنامي الجريمة المنظمة من حيث الحجم الجغرافي وعدد السكان، فإن تقييم الإجمام بها من جانب الطلب، يُبين أنها تمثل سوقاً استهلاكياً محتماً أصغر بكثير لمعظم المنتجات غير المشروعة^(٢٢) كما وتقل احتمالية مواجهة الدول الجزرية لخطر انتشار الاقتصادات غير المشروعة أو الصراع، والذي غالباً ما يوجب الإجمام بشكل غير مباشر، ومع ذلك، هناك عامل معاكس لذلك، وهو أن الجزر يتم استغلالها في بعض الأحيان على وجه التحديد بسبب عزلتها الجغرافية، وإن معظم الدول الجزرية أيضاً أقل احتمالاً أن يكون لديها وفرة من الموارد الطبيعية لاستغلالها، حيث توفر الجزر فرصة كبيرة للصيد غير المشروع والاستغلال البشري الذي يعد سمة مشتركة لقطاع الصيد، فتواجه الدول غير الساحلية مخاطر غير مباشرة، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تأثير التواصل الجغرافي لباراغواي مع البرازيل وكلاهما دول ذات مستويات عالية جداً من الإجمام علاوة على ذلك، وبسبب افتقارهم لإمكانية الوصول المباشر إلى النقل البحري، تم الاعتراف منذ فترة طويلة بأن البلدان غير الساحلية تعاني من الحرمان الاقتصادي^(٢٣) وهو ما قد يكون أحد العوامل المساهمة في ارتفاع مستويات الإجمام ومع ذلك، مثال بعض الجزر، فإن عددًا من الدول غير الساحلية هي دول صغيرة، مثل لوكسمبورغ وسان مارينو، وبالتالي تستفيد من العديد من نفس الظروف التي يمكن أن تعزلها عن الجريمة المنقشة، وينطبق ذلك على العديد من الدول الجزرية أيضاً، ففي حين أن هذه البلدان الصغيرة قد لا تمتلك الموارد الطبيعية لاستغلالها، غالباً ما يكون لهذا السبب بالذات تعتمد اقتصاداتها بدلاً من ذلك على الخدمات المالية، ولهذا السبب فإن العديد من الملاذات الضريبية في العالم ومراكز غسيل الأموال هي دول صغيرة ودول جزرية صغيرة، ولا يتم تسجيل غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة في درجة الإجمام كسوق إجرامي قائم بذاته، وبالتالي من المرجح أن تقل مستويات الإجمام في الدول الجزرية والدول الصغرى^(٢٤). كما وتُصنف الدول الساحلية بأعلى درجة إجمام، ومن أكثر التفسيرات المحتملة وضوحاً وراء ذلك هي إمكانية الوصول إلى التجارة البحرية الدولية والبنية التحتية. ففي عام ٢٠١٩، بلغ حجم التجارة البحرية العالمية أكثر من ١١ مليار طن، وتُشير التقديرات إلى أن أكثر من ٨٠٪ من تجارة البضائع العالمية تُنقل عن طريق البحر^(٢٥) ونظرًا لأن التجارة غير المشروعة تستخدم نفس طرق الإمداد والبنية التحتية المادية مثل التجارة العالمية المشروعة، فإن الدول الساحلية معرضة بطبيعتها للعديد من الاقتصادات غير المشروعة، بداية من الإتجار بالمخدرات إلى تهريب البشر والصيد غير المشروع، ومع ذلك، توجد بعض الاستثناءات فلبنان وجامايكا، دولتان صغيرتان تعانين من مستويات كبيرة من الإجمام المنظم، حيث صُنفت كلاهما ، على الرغم من محدوديتها من حيث الحجم، أكثر البلدان عرضة للجريمة المنظمة بسبب موقعهما الجغرافي، إما لأنها محاطة بالدول المتأثرة بشدة بالجريمة المنظمة، أو لأنها تقع في موقع استراتيجي على طول طرق التجارة غير المشروعة الرئيسية، وقد يكون تأثير الإجمام أكثر حدة في البلدان الصغيرة، حيث يمكن أن تنتشر التداعيات بسرعة في جميع أنحاء البلاد وقد يزيد الموقع الجغرافي والمادي للعراق من مخاطر الاستغلال من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود ، لأنه من غير المرجح أن يتم تنظيم الحدود الطويلة، واستعادة المجرمون من الامتداد الشاسع هذا من خلال تهريب السلع غير المشروعة والأشخاص دون أن يلاحظهم أحد^(٢٦) خريطة (٢) موقع العراق بالنسبة لكتل اليابس والماء



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على اطلس العالم على الموقع الالكتروني: (٢٧) تقع دولة العراق بالنسبة لكتلة اليابسة والماء، في الجزء الغربي من كتلة اليابس الآسيوي على رأس الخليج العربي شمال شرق شبه جزيرة العرب وبالتحديد داخل السهل الرسوبي الذي يخترقه نهري دجلة والفرات، وبهذا الموقع تحتل تقريبا النصف الجنوبي من البلاد التي دعاها برستيد باسم الهلال الخصيب، كما وتقع في قلب الشرق الأوسط التي تعد منطقة التقاء واتصال بين كتل يابس قارات العالم القديم، إضافة الى أنها تمثل إقليم جيوبوليتيكي غير مستقر، وأحد أقاليم الارتطام كما عده كوهين (٢٨) يتحدد موقع العراق بحدوده الدولية التي يبلغ اطوالها (٣٤٦٢ كم) تحاد منها وبنسبة (٤٨.٥%) مع دولتين اجنبيتين هما تركيا بنسبة (١٠.٩%) وايران بنسبة (٣٧.٦%) وبالنسبة للمتبقية (٥١.٥%) فهي حدود العراق مع الدول المجاورة وبنسب متفاوتة بالأهمية (٢٩)، كما يتبين من الجدول (١) . جدول (١) اطوال الحدود لدولة العراق والدول المجاورة

الدولة المجاورة للعراق	اطوال الحدود بالكيلو متر	النسبة المئوية (%)
سوريا	٦٠٠	١٧,٣
الأردن	١٧٨	٥,١
السعودية	٨١٤	٢٣,٥
الكويت	١٩٥	٥,٦
تركيا	٣٧٧	١٠,٩
إيران	١٣٠٠	٣٧,٦
المجموع	٣٤٦٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء, قسم احصائات البيئة , الاحصائات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٢, تشرين الثاني ٢٠١٣, ص ٥٢.

ثانيا: العامل السياسي للجريمة المنظمة العابرة للحدود في العراق

١- الدولة الهشة والجريمة المنظمة العابرة للحدود في العراق يعيش حوالي مليار شخص في دول ضعيفة، ابتليت حياتهم بانعدام الأمن والفقر، يتم تهيش الدول الفاشلة وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فسوف تتخلف أكثر في المستقبل ، عالقون في حلقة مفرغة من التخلف والصراع العنيف وبالتالي فإن تعريف فشل الدولة يركز على جانبين رئيسيين: الفشل في توفير الأمن والفشل في توفير الفرص الاقتصادية، إن فشل الدولة مكلف من الناحية البشرية والاقتصادية . إنه يفرض تكاليف ليس فقط على مواطني دولتهم ولكن حتى تكاليف أعلى على دول أخرى في المنطقة، يمثل قلب الدول الفاشلة تحديا هائلا في النهاية ، يجب أن يأتي التغيير من داخل الدولة ، تمثل الافتراض الأساسي الذي ساد كتابات التنمية منذ أواخر الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات، بأن الدولة الضعيفة هي التي تفشل في الاستجابة لتلبية طموحات شعبها، نتيجة لعدة أسباب منها: التسبب الإداري، وانتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية، والتدخل المفرط للدولة، وعجز الحاكمن عن السيطرة الفعلية على الجماعات المسلحة والطبقات الأخرى في المجتمع، وشخصنة السلطة الناتجة (٣٠) يعتبر كالف هولستي "Kalevi.J.Holsti" من الأوائل الذين اهتموا بظاهرة فشل الدولة في الفترة التي تلت الحرب الباردة، وقد أشار في مؤلفه "الدولة، الحرب وحالة الحرب"، إلى أن المشاكل التي ستنتشر في الفترة اللاحقة ليست الحروب والصراعات بين الدول، بل الحروب داخل الدول، وقد أطلق عليه تسمية "حروب الجيل الثالث" (٣١) و تتميز هذه الحروب بكونها

نتيجة مباشرة لضعف الدول التي قامت فيها، وفي نظر هولستي فإن الدول الضعيفة أو ما نسميه بالدول الفاشلة، تتمتع بكل مقومات السيادة الخارجية، وبنفس الوضع الشرعي للدول القوية، إلا أنها تفقد لمقومات السيادة الداخلية^(٣٢)، ويركز هولستي على تصوين في تصنيفه للدول

العراق	٢٠	٩٦.٢٠	بحرين	١٠٤	٦٦.٧
مصر	٣٩	٨٥.٠	الأردن	١١٦	٣٢.٢
الكويت	١٢٩	٥٢.٩	لبنان	٣٤	٨٩.٩
ليبيا	١٧	٩٧.٠	المغرب	٨٣	٧١.٥
عمان	١٣٦	٥٠.٤	فلسطين	٣٧	٨٦.٠
قطر	١٤٤	٤٤.١	السعودية	٩٣	٦٩.٧
الصومال	٢	١١٠.٩	السودان	٨	١٠٥.٢
سوريا	٣	١١٠.٧	تونس	٩٤	٦٩.٢
امارات	١٥١	٤٠.٣	اليمن	١	١١١.٧
موريتانيا	٣٣	٨٩.١	الجزائر	٧٤	٧٣.٦
جيبوتي	٤٩	٨٢.٤	جزر القمر	٤٧	٨٢.٠

الضعيفة وهما:

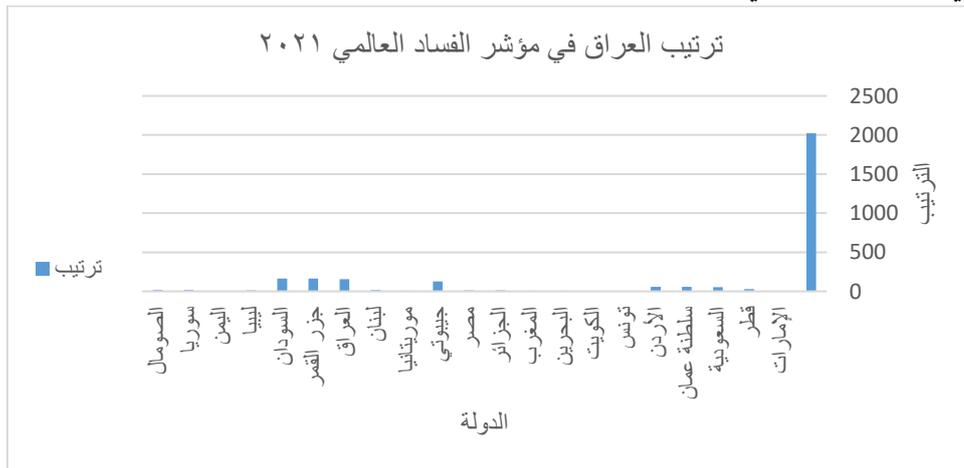
أ- الخصائص البنوية للدول الضعيفة:

- عدم التزام الشعب بالقوانين الصادرة باسم السلطة
- عدم تمييز القادة بين شخصيتهم وشخصية الدولة.
- تتكون الدول الضعيفة من عدة طوائف وأقليات تساهم السلطة في بث النزاعات بينها بسبب ما تمارسه من الهيمنة واللاعلاقة.
- ب- إشكالية العجز في الدول الضعيفة: عندما تواجه الدول الضعيفة مشاكل على المستوى الداخلي، فهي تحاول التدخل ولكنها تجد معارضة ومقاومة على المستوى المحلي، بسبب تجذر الفساد والبيروقراطية والانقسامات الإثنية، ومن جانب آخر عدم توفر الإمكانيات التي تخدم الرعية، مما يؤدي إلى تقشي السخط والغضب في أوساط المجتمع، فتصبح الدولة مسرحاً للحروب الأهلية التي قد تقود الدولة إلى الانهيار، ويمكن اعتبار الدولة الفاشلة مصدراً لتهديد الأمن الإنساني، ذلك أن الأمن له خاصيتان، خاصة مادية والتي تتمثل في الكفاية المادية بمعنى إرضاء الحاجات المادية الأساسية للأفراد والجماعات، وهناك خاصة نوعية للأمن والتي تتمثل في المحافظة على الكرامة الإنسانية، وهذا نوع من أنواع الاعتناق من استبداد القوة البنوية العالمية أو المحلية، فالدولة الفاشلة هي التي تعجز عن توفير الأمن الإنساني، وتعجز عن القيام بوظائفها الأساسية الخاصة بالحماية الاجتماعية^(٣٣). **العراق في مؤشر الدول الهشة:** تختلف الدول في موقعها في مؤشر الدولة الهشة اعتماداً على قدرتها على تحقيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية^(٣٤) والتي تشمل الآتي:
- ١- المؤشرات الاجتماعية ٢- المؤشرات الاقتصادية ٣- المؤشرات السياسية^(٣٥) جدول (٢) ترتيب الدول العربية في مستوى الهشاشة للعام ٢٠٢١

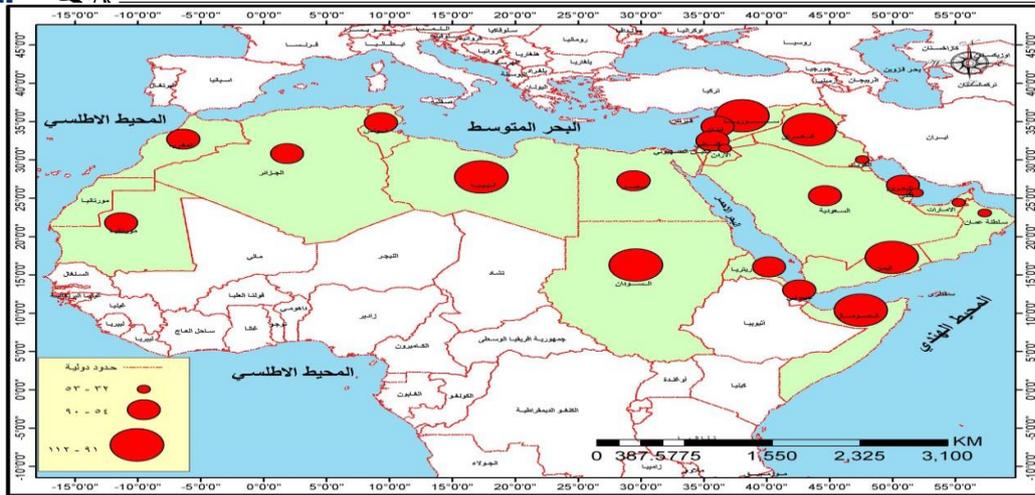
المصدر: باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي ٢٠٢١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢١، ص ٥. ان ضعف مؤسسات الدولة في العراق على ادارة البلاد في مختلف المجالات وتراجع قدرتها على فرض هبة الدولة واحتكار ممارسة العنف، فضلاً عن الفشل الكبير في تقديم الخدمات وتحقيق الاستقرار المطلوب تسبب في هشاشة الدولة العراقية وحصولها على موقع متأخر في المؤشر حيث حصل العراق على درجة (٩٦,٢) وان كان قد شهد نوع من التحسن عن السنوات السابقة حيث كانت الدرجة (١١١,٤) في العام ٢٠٠٧ لكن لا يرقى هذا التحسن بان لا يكون ضمن الدول الاكثر هشاشة في المؤشر، خاصة وأن الكثير من مؤشرات الدولة الهشة موجودة بقوة في بنية الدول، ففي الجانب الاجتماعي يعاني العراق من ضغوط ديمغرافية كبيرة، وما تزال مشكلة اللاجئين والمشردين لم يتم حلها بصورة نهائية، فضلاً عن استمرار حالة الانتقام الداخلي نتيجة لتصارع السياسي والاجتماعي والاقتصادي اضافة لاستمرار نزيف هجرة العقول، اما في الجانب الاقتصادي فيعاني العراق من تدهور اقتصادي كبير وضعف في التنمية، بالإضافة الى التراجع في المؤشرات السياسية

فالدولة العراقية تعاني من مشاكل نزاع شرعية والتدهور التدريجي للخدمات العامة، واستمرار الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان مع صعود النخب المنقسمة وتدخل الخارج بالشؤون الداخلية العراقية، لقد حَقَّقت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل تقييم بلغ (٣٩) من أصل (١٠٠) نقطة، إذ جاءت الإمارات وقطر في مقدمة الدول العربية كأفضل أداء في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١، في حين كانت ليبيا واليمن والصومال وسوريا في ذيل القائمة كالدول الأسوأ أداءً على الصعيد العالمي والعربي، إذ ما يزال الفساد السياسي في المنطقة سبباً لعرقلة التقدُّم نحو مكافحة الفساد والطريق نحو الديمقراطية، وسمح السلوك السياسي الممنهج والمصالح الخاصة التي تُحَقَّق على حساب المنطقة بالتسبُّب لمزيد من الدمار والانتهاكات لحقوق الإنسان إبَّان جائحة فيروس «كورونا» أمَّا العراق فقد حصل على (٢٣) درجة من (١٠٠) وجاء في المركز (١٥) متقدماً عن العام ٢٠٢٠ بدرجتين إذ كانت درجته (٢١)، وحَقَّق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلى أنَّ الوضع السياسي ما زال متردياً، حيث يعاني العراق على هذا المستوى تفتيتاً طائفيّاً فضلاً عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقرٍّ بوجود تنظيم «داعش الإرهابي»، وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير، وكما سبق لمنظمة للشفافية الدولية أن أثبتت أنَّ الدول غير المستقرة أمنياً تكثُر فيها حالات الفساد والانفلات الأمني، والعراق أحد هذه النماذج ومع ذلك، يحتاج العراق إلى مزيد من العمل من أجل الخروج من المواقع المتأخرة على المؤشر، وترى منظمة الشفافية أنَّ الفساد في العراق يأخذ صورة ممنهجة من قبل نظام سياسي قائم على تقاسم السلطة قد أضعفته الطائفية، ونتج عن ذلك تعيي موظفي في المؤسسات على أساس الولاء الطائفي، والعلاقات الشخصية، وليس على أساس الكفاءة، ومن الطبيعي ألا تظهر مثل تلك المؤسسات مساءلة عامة تذكر، وبدلاً من ذلك تكون مدفوعة بالمواقف والقوة السياسية لكل مجموعة، فيما تتعرَّض الحريات المدنية والمجتمع المدني إلى هجوم وضغوط بصورة مستمرة (٣٦)

شكل (٣) ترتيب العراق في مؤشر الفساد المالي ٢٠٢١



المصدر: بالاعتماد على جدول (٢) هذه المعضلة، وخصوصاً فيما يرتبط بالنموذج الريعي الخليجي وبطبيعة أنظمتها السياسية الوراثية، تسهم في تأخير عملية الانتقال الديمقراطي عبر تراكم الوعي الجمعي، ويمكن تلمس معالم هذه المشكلة باستقضاء الرأي العام العراقي، الذي عاد للميل إلى نموذج الحكم الفردي، وبصورته الريعية الموجود في دول الخليج، بعد اليأس العام من الفساد، وتريديت الخدمات، وأصبحت التعددية السياسية، والنظام الحزبي في العراق بمنزلة مأخذ سلبي، يقف خلف الفساد، وتأخر البلد، وتريديت الخدمات، من دون التمييز بي فساد الأشخاص، وصواب التنظيم، فضلاً عن وجود دعاية قوية حول نموذج محلي لحكم الأسرة ذي الصورة التنموية المركزية في إقليم كردستان العراق، من دون تقريب بي نمو اقتصادي ظاهري، وبي تنمية مستدامة منعدمة في الإقليم، على حد سواء مع سائر محافظات العراق، ما عدا البنية التحتية الجيدة والسكن الرخيص يُسهم الفساد في تآكل البناء الديمقراطي، ويعرقل عملية التحول، وكفاءة النظام السياسي الديمقراطي. خريطة (٣) ترتيب الدول العربية حسب مستوى الهشاشة ٢٠٢٠



المصدر : عمل الباحث حسب الجدول (٢)

١- الفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود في العراق أن المتتبع لأنشطة الجريمة المنظمة التي ترتكب في البلدان التي تنتشر فيها ، يجد العلاقة بينة بين الجريمة المنظمة و الفساد الإداري يتمثل في انحراف الموظف عن تحقيق الأهداف التي رسمتها له القوانين والأنظمة والتي بدورها تتلخص في الوصول إلى هدف سامي يتمثل في تقديم الخدمة للجمهور وعدم استغلال نشاطه الوظيفي لمصلحته الشخصية أو لمصلحة أشخاص محددين ، الهدف الذي يسعى مرتكبو الجريمة المنظمة إلى تحقيقه ، فمن الثابت علميا أن ناشطي الإجرام المنظم يسعون إلى اختراق الأجهزة الإدارية من خلال إفساد الموظفين عبر تقديم رشى ومغريات معينة ، أو يجندون موظفين و يجعلوهم أعضاء في مؤسساتهم الإجرامية ويؤيد ذلك قول (بترس غالي) الأمين السابق للأمم المتحدة في مقال له في جريدة الأهرام المصرية: "أن الجريمة المنظمة تسمم مناخ العمل في مجال رأس المال، وتفسد الزعامات السياسية، وتؤثر سلبا على حقوق الإنسان، وتخرق جهاز الدولة بشكل غير مباشر لتحصل على رضا المسؤولين"، وأشار في مقال آخر له إلى أن "عصابات الجريمة المنظمة ترشو المسؤولين وتخرق الأجهزة العمومية بالدولة وأنها تعمل بشكل سري مما يصعب اكتشاف جرائمها" (٣٧) حيث تدل العديد من الوقائع والأحداث على أن مرتكبي الجريمة المنظمة قد نجحوا في استقطاب الموظفين، ولاسيما أولئك الذين يشغلون مناصبا مهمة من شأنها أن تدعم الأنشطة الإجرامية، واستخدام الرشوة والمغريات الأخرى في سبيل تحويل وجهة نشاط الموظف بما ينسجم و مصالحهم الإجرامية، بل أن العديد من الموظفين يشغلون

قيادات مهمة في داخل مؤسسات الجريمة المنظمة. جدول (٣) ترتيب العراق في مؤشرات الفساد لعام ٢٠٢١

الترتيب العربي	الدولة	ترتيب ٢٠٢١
١	الإمارات	٢
٢	قطر	٣١
٣	السعودية	٥٢
٤	سلطنة عمان	٥٦
٥	الأردن	٥٨
٦	تونس	٠
٧	الكويت	٣
٨	البحرين	٨
٩	المغرب	٨
١٠	الجزائر	١١
١١	مصر	١١
١٢	جيبوتي	١٢٨
١٣	موريتانيا	١٠
١٤	لبنان	١٥
١٥	العراق	١٥٧
١٦	جزر القمر	١٦٤
١٧	السودان	١٦٤
١٨	ليبيا	١٢
١٩	اليمن	١
٢٠	سوريا	١٨
٢١	الصومال	١٨

الاستنتاجات

- ١- تُعدّ الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أخطر ما يهدّد الأمن والاستقرار وبالأخص في بلد مثل العراق يعاني كثيراً من المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية.
- ٢- تحول العراق إلى بيئة حاضنة للجريمة المنظمة المحلية يفتح الباب أمام منظمات الجريمة الدولية ما يدخل البلاد في تحدٍّ أمني كبير، الأمر الذي يفرض على المؤسسات الأمنية العمل على الحد من عصابات الجريمة المنظمة المحلية والحويلة من دون دخول منظمات الجريمة الدولية إلى العراق.
- ٣- يُعد الفساد هو أخطر بيئة حاضنة لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود لذلك من الصعب الحد من تأثيرها من دون الحد من مظاهر الفساد المنتشر انتشاراً خطراً في العراق.
- ٤- استمرار الوضع السياسي بصورته الحالية مع ضعف المؤسسات الأمنية يوفر دعماً لنمو عصابات الجريمة المنظمة لذلك لا بدّ من توفير إدراك عند القوى السياسية؛ لخطورة الوضع.

التوصيات

- ١- دعم دور منظمات المجتمع المدني: عكست تجربة عدة دول في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في التصدي لمثل هذه الشبكات الإجرامية، وذلك انطلاقاً من قدرة المجتمع المدني على رفع الوعي وتجييش الرأي العام، على اعتبار أن السكان المحليين هم حائط الصد الأول ضد الجريمة والفساد.
- ٢- تنظيم التمويل السياسي: لا شك أن تزايد نفوذ المال الخاص في السياسة يوفر فرصاً متعددة لتسلل الفساد، وفي ظل وجود حالات مؤكدة في بعض دول العالم عن دعم جماعات الجريمة المنظمة لبعض السياسيين، فإنه يتعين وجود أدوات رقابية حازمة على كل ما يتعلق بالتمويل السياسي، ووجود تدابير استباقية نحو أي تمويل مجهول المصدر، وهو ما يرتبط بشكل وثيق بضرورة إنفاذ القوانين، وتوثيق ونشر أي معلومات خاصة بتمويل الأحزاب أو المرشحين في الانتخابات.
- ٣- تقوية النظام القضائي: فأى جهود مبذولة في مواجهة جماعات الجريمة المنظمة لن يكون لها جدوى دون وجود نظام قضائي قوي ومستقر. وبالفعل فإن تقوية النظام القضائي وتعزيز جهوده ضد الفساد والجريمة المنظمة، أثبتت فاعليته في تفكيك الشبكات غير المشروعة في بلدان مثل كولومبيا وإيطاليا.
- ٤- زيادة الشفافية في النظام المالي العالمي: لا بد من تضافر الجهود الدولية لزيادة الشفافية في النظام المالي العالمي، وتسهيل الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية للجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتعاون في استرداد الأموال المسروقة، وهو ما يتوافق مع التوجهات الإنمائية للأمم المتحدة والمتعلقة بالحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة.

الهوامش

(١) أحمد فاروق زاهر، الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها، مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٧،

ص ٥

(٢) Sabrina Adamoli, Andrea Di Nicola and others Organized Crime around the World European Institute for Crime Prevention and Control Helsinki, Finland 2 March, 1998 No. 31 p. 4

(٣) أعمال المؤتمر الخامس للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف عام ١٩٧٥.

(٤) الفقرة أ من المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة.

(٥) Paul D. Williams Security Studies: An Introduction, Taylor & Francis E- Library, 2008, p20.

(٦) Sudha Venu Menonk, Human security: concept and practice, ICFA Business school Ahmed abad, 31 March 2007, p.8. <http://mpr.ub.uni-muendnen.de/2778/>.

(٧) محمد مرسي الحريري، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣ ص ٩

(٨) محمد عبد الغني سعودي (الجغرافيا والمشكلات الدولية دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨، ص ١.

(٩) محمد محمود ابراهيم الديب (الجغرافيا السياسية : منظور معاصر) مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥١

(^{١٠}) Rachel Locke, Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach (New York: International Peace Institute, 2012), pp. 4-6.

(¹¹) (Novakoff, «Transnational Organized Crime: An Insidious Threat to U.S. National Security Interests,» p. 140.

(¹²) Miklaucic and Brewer, Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization, pp. 149-154.

(¹³) (Farah, Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority, pp. vii-viii.

(¹⁴) Locke, Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach, p. 6.

Farah, Ibid., pp. 48 and 55.

(¹⁵) (James Cockayne and Adam Lupel, «Introduction: Rethinking the Relationship between Peace Operations and Organized Crime,» International Peacekeeping Journal, vol. 16, no. 1 (2009), pp. 11-12.

(¹⁶) Farah, Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority, pp. 36-38.

(¹⁷) Miklaucic and Brewer, Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization, pp. 157-158.

(¹⁸) (The White House, Strategy to Combat Transnational Organized Crime, pp. 5-10.

(¹⁹) Stewart Patrick, Weak Links: Fragile State, Global Threat and International Security (Oxford: Oxford University Press, 2011), pp. 50-51.

(²⁰) Miklaucic and Brewer, Convergence: Illicit Networks and National Security in the Age of Globalization, pp. 183-184

(²¹) Farah, Transnational Organized Crime, Terrorism, and Criminalized States in Latin America: An Emerging Tier-One National Security Priority, pp. 20-21.

(²) <https://www.globallslaveryindex.org/2018/findings/importing-risk/fishing/>

(³) <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2008/06/16/landlocked-countries-higher-transport-costs-delays-less-trade>

(^{٢٤}) عبد المنعم عبد الوهاب (جغرافيا العلاقات السياسية : دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتكس والجغرافيا) السياسية مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧ ، ص ١٥

(^{٢٥}) https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2020_en

(^{٢٦}) عبد المنعم عبد الوهاب ،مصدر سابق،ص٢٣

(^{٢٧}) https://atlas-al3alm.blogspot.com/2020/05/blog-post_28.html

(^{٢٨}) محمد الديب، الجغرافية السياسية - أسس وتطبيقات، القاهرة، الانجلومصرية، ١٩٨٩، ص٧٥٤

(^{٢٩}) حميدة عبدالحسين محمد و سعدون شلال ظاهر، تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقية - السورية، بحث منشور، مجلة البحوث العراقية، جامعة الكوفة العدد ٢٢، ٢٠١٦، ص٤٩

(^{٣٠}) محمد عبد الغني سعودي الجغرافيا والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٦٠

(^{٣١}) Kalevi, J. Holsti, Taming the Sovereigns, UK: Cambridge University press, 2004. p.57.

(^{٣٢}) Kalevi .J, The State War and The State of War, gp.cit UK: Cambridge University press KK, 1995p18

(^{٣٣}) فريال منابفي، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي ،بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية مع التركيز على فترة الحراك العربي، اطروحة دكتوراه، الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩، ص٢٣٦

(^{٣٤}) محمد عبد الغني سعودي ،الجغرافيا والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٦٠

(³⁵) <https://fragilestatesindex.org/indicators>

(³⁶) <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/01/25/corruption-index-2021-infographic->

(^{٣٧}) علاء عبدالحسن جبر السبلاوي، الجريمة المنظمة واثرها في انتشار الفساد الاداري، جامعة الكوفة كلية القانون ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، بحث منشور ،مجلة ١، العدد ٢٠٠٩، ص٢٣٧

(^{٣٨}) باسم علي خريسان ،تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١، ،مصدر سابق، ص٨